باسل حفار

# اتفاق المعارك المؤجلة

## قراءة أولية في الاتفاق التركي-الأمريكي حول شمال شرق سوريا

تشرين الأول/أكتوبر 2019

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS

مركز الأناضول
لدراسات الشرق الأدنى

# اتفاق المعارك المؤجلة

## قراءة أولية في الاتفاق التركي-الأمريكي حول شمال شرق سوريا

باسل حفار[1]

تشرين الأول/أكتوبر 2019

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS

بالتعاون مع مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى

مركز الأناضول
لدراسات الشرق الأدنى

[1] باسل حفار: كاتب سوري، شغل عدة مناصب في مؤسسات إعلامية وبحثية، مؤسس ومدير مركز "إدراك للدراسات والاستشارات"، ومستشار في مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى، تركز كتاباته على الشؤون السياسية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط، له أبحاث ومقالات عدة منشورة، وهو معلّق منتظم في وسائل الإعلام.

# فهرس


مدخل 2

قراءة في بنود الاتفاق 4

خاتمة 7

ملحق: الترجمة العربية لنص البيان المشترك حول شمال شرق سوريا 8

## مدخل

توصلت تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، إلى اتفاق يقضي بتعليق تركيا لعملية "نبع السلام" لمدة 5 أيام تمهيداً لوقفها نهائياً.

جاء ذلك في بيان مشترك حول شمال شرقي سوريا، عقب مباحثات استغرقت أكثر من أربع ساعات بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ونائب الرئيس الأمريكي مايك بنس، ومحادثات واتصالات أخرى بين مسؤولين من كلا البلدين.

كانت الأيام السابقة للاتفاق حافلة بالتهديدات والتصريحات والرسائل شديدة اللهجة بين تركيا والولايات المتحدة[2]، وفي نفس الوقت كان كل من الرئيسين التركي والأمريكي في وضع حرج أمام شعبه وأمام الرأي العام، كان هناك تنديد كبير بالرسالة التي وجهها ترامب والطريقة التي يخاطب ويهدد فيها تركيا في تغريداته وتصريحاته، وفي المقابل كان هناك اعتراض كبير في الإدارة الأميركية وفي أوساط مهمة من الشعب الأمريكي على ما اعتبروه انسحاباً غير مدروس من سوريا وتخلياً عن الحليف الكردي من طرف الولايات المتحدة، أضف إلى ذلك قيام عدة دول أوروبية بتعليق تصدير السلاح إلى تركيا[3]، وما رافق ذلك من تحركات دبلوماسية أوروبية مكثفة ضد عملية "نبع السلام" وتركيا من ناحية، وضد طريقة تعامل ترامب مع الموضوع برمته من ناحية أخرى، والبيان الصادر عن جامعة الدول العربية، الذي اعتبر العملية العسكرية التركية "غزواً لأراضي دولة عربية"[4].

أما الوضع في الميدان فقد كان شديد الخطورة وينبئ عن حرب قاسية قد يطول أمدها، فبعد أن تقدم الجيش الوطني والجيش التركي بشكل ملموس في الساعات الأولى، اضطروا للانسحاب من بعض المناطق، وبدى أن التقدم والسيطرة الفعلية على مدن مثل "رأس العين" لن تكون سهلة، وأنّ الكلفة البشرية والمادية ستكون كبيرة، إذ بلغ عدد شهداء الجيش الوطني أكثر من سبعين مقاتلاً في أول 8 أيام من المعركة[5]، أما على الجانب الآخر فقد كانت "قسد SDF"، في وضع لا تحسد عليه، والصمود الذي حاولوا إظهاره ترتب عليه خسائر

[2] ترامب يطالب تركيا بوقف فوري لإطلاق النار في سوريا
[3] سكاي نيوز: إيطاليا وبريطانيا تنضمان إلى جبهة "منع تسليح تركيا"
[4] فرانس24:الجامعة العربية: العملية العسكرية التركية في سوريا "غزو لأراضي دولة عربية وعدوان على سيادتها"
[5] ارتقاء 71 شهيدا من الجيش الوطني السوري منذ انطلاق "نبع السلام"

كبيرة في صفوفهم، إذ زاد عدد من تم "تحييدهم" بحسب التقارير العسكرية التركية عن 700 مقاتل[6].

وكان ملفتاً أن نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس أعلن عن الاتفاق في مؤتمر صحفي في السفارة الأمريكية في أنقرة بينما أعلن عنه وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو في مؤتمر صحفي منفصل في مقر الخارجية التركية، ربما السبب له علاقة بالأعراف البروتوكولية كون بنس نائب رئيس، بينما أوغلو وزير خارجية، ولكن هذا قد يكون مؤشراً أيضاً على عدم التوافق الفعلي بين الطرفين وأن نقاط الاختلاف قد تكون أكثر من نقاط التوافق، وأن بعض التفاصيل -إن لم يكن كلها- التي يتطرق إليها كل منهما قد لا تكون محط اتفاق بعد وبالتالي لا يمكن الحديث عنها في مؤتمر صحفي مشترك.

[6] "نبع السلام".. ارتفاع عدد إرهابيي "بي كا كا/ ي ب ك" الذين تم تحييدهم إلى 702

## قراءة في بنود الاتفاق[7]

الاتفاق الذي تم توقيعه هو من نوعية الاتفاقات التي تُخفي أكثر مما تُظهر، فهو يركز على نقاط أساسية تؤسس لعملية تعاون وعمل مشترك بين الولايات المتحدة وتركيا، مثل التأكيد على العمل في إطار الناتو ومحاربة الإرهاب والمسؤولية عن المنطقة الآمنة ولكنه لا يتطرق إلى التفاصيل، ويتركها كـ "معارك مؤجلة" للبت فيها في وقت لاحق.

طريقة الإعلان عن الاتفاق، والظروف التي جاء فيها والتفاصيل التي أغفلها أو تغاضى عن ذكرها، تؤشر لرغبة كبيرة من كلا الطرفين للإعلان عن إنجاز ينعكس إلى أكبر أثر إعلامي ممكن، ولكن القول بأن قيمة الاتفاق العملية ليست كبيرة وأن غايته إعلامية فقط، لا يبدو دقيقاً

يتضمن الاتفاق تعليق عملية "نبع السلام" لمدة خمس أيام ليتاح لقسد الانسحاب مسافة 32 كم، وفي حال التزمت "قسد" بهذا فسيكون على تركيا إعلان وقف عملية "نبع السلام" بشكل نهائي، ولكن "قسد" قالت أن الاتفاق بين تركيا وأمريكا "يخص المنطقة بين رأس العين وتل أبيض" فقط(100 كم تقريباً)، وهي المناطق التي انسحبت منها القوات الأمريكية إفساحاً للطريق أمام العملية العسكرية التركية[8]، فهل ستقبل تركيا بانسحاب الميليشيات من هذه المنطقة فقط (كخطوة أولى خلال مرحلة 120 ساعة)، أم أن تركيا تنتظر انسحاباً كاملاً لهذه الميليشيات من كل المنطقة بعرض 440 كم وعمق 32 كم[9].

من أهم ما ورد في الاتفاق النص على ندية العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة كحليفين في الناتو، وهذا أمر تثيره تركيا منذ فترة، وتحدث عنه الرئيس أردوغان بنفسه عدة مرات وذكره في مقالاته التي نشرت في الواشنطن بوست والغارديان، حيث طالب الولايات المتحدة بالنظر إلى تركيا بطريقة أكثر ندية والتعامل معها على هذا الأساس.

وبقدر ما يركز الاتفاق على العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة ويشدد على تأطيرها في حلف الناتو، والاعتراف صراحة بشرعية المخاوف الأمنية التركية

[7] بحسب النص الذي نشر على الموقع الرسمي للبيت الأبيض

[8] روسيا اليوم: القائد العام لقسد يعلن قبول اتفاق الهدنة مع تركيا.

[9] تركيا طوال الفترة الماضية، لم يكن من سياستها التعليق على تصريحات وبيانات "قسد "SDF أو غيرها من التنظيمات أو الميليشيات المرتبطة بها، وبالتالي ففي الغالب فإن عدم تعليق تركيا لإنكار أو تأكيد بيان قسد جاء في نفس السياق المتبع.

وتفهم الولايات المتحدة لها، فلا يأتي الاتفاق على ذكر الميليشيات أو الأكراد إلا مرة واحدة في معرض الإشارة إلى انسحاب وحدات حماية الشعب (YPG) من المنطقة الآمنة، كما لا يتطرق إلى مستقبل المكون الكردي ولا التنظيمات والأحزاب الكردية، ويكتفي بنص عام يؤكد الالتزام بحقوق الإنسان وحماية المجتمعات الدينية والعرقية.

ولم يتطرق الاتفاق لما يمكن اعتباره مكسباً للميليشيات المدعومة من الولايات المتحدة، سوى أنه لم يشترط تفكيك هذه التنظيمات والميليشيات ولم يتطرق إلى مصيرها بالمرة، وكل ما نص عليه هو انسحابها خارج المنطقة الآمنة، مع أن تركيا وفي كل المناسبات السابقة التي خاضت فيها محادثات بخصوص مستقبل شرق سوريا مع الولايات المتحدة أو غيرها، كانت تصر على تفكيك هذه التنظيمات والميليشيات، وعدم موافقة الولايات المتحدة على ذلك كان أحد أسباب الخلاف بين الولايات المتحدة وتركيا، وأحد مبررات تركيا لإطلاق عملية "نبع السلام".

وبالرغم من أن الاتفاق لم ينص على تفكيك هذه المليشيات والتنظيمات المسلحة، إلا أنه ينص على سحب السلاح الثقيل من "وحدات حماية الشعب" YPG، وتعطيل تحصيناتها وجميع مواقعها القتالية الأخرى، وهذا إضعاف مباشر لقدرتها ودورها العسكري، وتمهيداً لتفكيكها أو إجراء تعديلات هيكلية ودمجها في تشكيلات عسكرية أو مدنية، مما يجعل مصيرها رهناً بطبيعة التوافقات المستقبلية في سورية، ورؤية الولايات المتحدة لمستقبل هذه التشكيلات.

فبوجود عدد من الأطراف المتنازعة في منطقة شرق الفرات، من الجيش التركي والروسي وفصائل الجيش الحر (الجيش الوطني) وجيش النظام، وفي ظل اتفاق تركي أمريكي يُسند مسؤولية إدارة المنطقة للقوات المسلحة التركية، لا يتصور أن تشكل ميليشيات لا تمتلك سوى السلاح الخفيف، تحدياً عسكرياً صعباً لدرجة أن تجبر أي قوة دولية على تقاسم سلطتها معها، وعلى العكس ستجهد هذه القوى الدولية لاستعادة احتكار استخدام السلاح والقوة.

وإذا ما أخذنا بالاعتبار البند المتعلق بالتزام تركيا إلى جانب الولايات المتحدة بمسؤولية محاربة تنظيم "داعش" ومسؤولية السجون (مرافق الاحتجاز كما سماها الاتفاق)، والنازحين من المناطق التي كان يسيطر عليها "داعش"، فيمكن القول أن الاتفاق يجرد الميليشيات المسلحة من المهمة التي تضفي عليهم

شرعية التشكل والبقاء، كما جردهم من أدوات القوة العسكرية (السلاح الثقيل الذي تسلمته من الولايات المتحدة).

وبالرغم من أن الاتفاق ينص على الالتزام بالعملية السياسية وقرار الأمم المتحدة 2254[10]، والذي بدوره يتضمن حديثاً عن السلامة الإقليمية لسوريا، إلا أن الاتفاق نص على مبدأ "السلامة الإقليمية" لسوريا بشكل منفصل، وهو مبدأ في القانون الدولي يقول بأنه لا ينبغي أن تحاول الدول القومية أن تؤسس تحركات انفصالية أو تحاول القيام بتغيرات حدودية في الدول القومية الأخرى، وإن فرض التغيرات الحدودية بالقوة هو عمل عدائي، وقد ورد هذا المبدأ في معظم القرارات والبيانات الدولية المتعلقة بالحل السياسي في سوريا.

كما نص الاتفاق على "الوحدة السياسية" لسوريا، وهو مفهوم لم يتم النص عليه في القرار الدولي 2254 المتعلق بسوريا، ولا بيان جنيف، أو غيرها من الوثائق التي يشار إليها كمرجع لمبادئ الحل السياسي في سوريا، ولكنه تكرر مؤخراً في تصريحات المسؤولين الأتراك وتم النص عليه في بيان قمة أنقرة الأخيرة في 16 أيلول/سبتمبر 2019.

أما المنطقة الآمنة (safe zone) فقد تم ذكرها في 4 فقرات من النقاط الـ 13 التي تضمنها الاتفاق، ولكنه لم يتطرق إلى جغرافيتها و حدودها، رغم أن الاتفاق نص على تسلم تركيا مسؤولياتها ومسؤولية أمن سكانها والبنى التحتية فيها، تاركاً تعريف هذه المنطقة لتركيا أو بالأحرى للتفاهمات التركية الروسية وربما الإيرانية أيضاً، علماً أن وزير الخارجية التركي "جاويش أوغلو" قال في مؤتمره الصحفي أن المنطقة الآمنة تمتد من شرق الفرات إلى الحدود العراقية، وبعمق 32 كيلومتراً داخل الأراضي السورية، وهو ما أكدته تصريحات الرئيس أردوغان لاحقاً الذي قال إن المنطقة الآمنة في سوريا ستمتد على طول الحدود لمسافة 440 كيلومتراً، ولكنه لم يحدد فيما إذا كانت تركيا ستنفرد في إدارة هذه المنطقة أم أن جزءاً منها -إن لم يكن كلها- سيكون بإدارة مشتركة مع جهة أخرى مثل روسيا التي أعلنت خلال الأيام القليلة التي سبقت الاتفاق عن سيطرة النظام أو سيطرتها بالأحرى على بعض المناطق الواقعة ضمن المساحة المفترضة للمنطقة الآمنة (مثل عين العرب، القامشلي، منبج)، بموجب اتفاق جرى توقيعه بين النظام وقسد برعاية روسية.

[10] النص العربي لقرار مجلس الأمن 2254 حول سوريا

## خاتمة

لقد تضمن الاتفاق الأمريكي التركي العديد من البنود التي ترجح كفة المكاسب التركية، وفي مقدمتها الإقرار بمشروعية المخاوف الأمنية التركية وتفهم الولايات المتحدة لهذه المخاوف، مروراً بالبنود المتعلقة بإبعاد ميليشيات "قسد" مسافة 32 كم عن الحدود التركية وتخليها عن السلاح الثقيل، وصناعة منطقة آمنة على طول المناطق الحدودية من شرق الفرات وحتى الحدود العراقية، وانفراد تركيا بإدارة هذه المنطقة، ونقل مسؤولية محاربة تنظيم "داعش" إلى تركيا، وصولاً إلى رفع العقوبات عنها بالتزامن مع تنفيذ بنود الاتفاق.

في مقابل توقف العمليات العسكرية، والسكوت عن مطلب أو شرط حل التنظيمات والميليشيات المدعومة من الولايات المتحدة، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة انتصاراً كبيراً لها.

إلا أن هناك العديد من العقبات التي قد تعرقل تنفيذ هذا الاتفاق أو تقلل من حقيقة المكاسب التي يمكن أن تعود منه لهذا الطرف أو ذاك، أهمها: موقف روسيا وإيران من الاتفاق وقدرة تركيا على التعاون معهما في تنفيذه، أو تحييد قدرتهما على تعطيله أو حرفه عن أهدافه، وإمكانية إيفاء الولايات المتحدة وتركيا بما تعهدا به من التزامات بالطريقة التي يتوقعها كل طرف من الآخر، ومدى التزام "قسد" بتطبيق الاتفاق بالشكل الذي يرضي تركيا والولايات المتحدة.

إن الاتفاق -الذي اعتبرته كل من الولايات المتحدة وتركيا و "قسد" نصراً مؤزراً لها- خلّف جملة من "المعارك المؤجلة" في منطقة تعاقب عليها في السنوات العشر الأخيرة: النظام ثم "الجيش الحر" ثم "جبهة النصرة" ثم "داعش" ثم "قسد" التي تتقهقر اليوم، تاركة المجال لجيش جديد، إقامته قد تطول أو تقصر.

# ملحق: الترجمة العربية[11] لنص البيان الأمريكي-التركي المشترك حول شمال شرق سوريا[12]

البيان الأمريكي-التركي المشترك حول شمال شرق سوريا

الموقع في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

1. تؤكد الولايات المتحدة وتركيا على علاقتهما كحليفين في حلف الناتو، تتفهم الولايات المتحدة المخاوف الأمنية المشروعة لتركيا على حدودها الجنوبية.
2. تركيا والولايات المتحدة متفقتان على أن الأوضاع في الميدان، ولا سيما شمال شرق سوريا، تتطلب تنسيقاً أوثق على أساس المصالح المشتركة.
3. تركيا والولايات المتحدة ملتزمتان بحماية أراضي دول حلف الناتو وسكانها من جميع التهديدات وفق فهم راسخ لـ "الواحد للجميع والجميع للواحد".
4. يؤكد البلدان التزامهما بحماية الحياة الإنسانية وحقوق الإنسان وحماية المجتمعات الدينية والعرقية.
5. تلتزم تركيا والولايات المتحدة بالتصدي لأنشطة داعش/تنظيم الدولة، في شمال شرق سوريا، ويشمل ذلك التنسيق بشأن مرافق الاحتجاز والسجون والمهجرين داخلياً من المناطق التي كان يسيطر عليها داعش سابقاً حسب ما يقتضيه الوضع.
6. تركيا والولايات المتحدة متفقتان على أن عمليات مكافحة الإرهاب يجب أن تستهدف فقط الإرهابيين ومخابئهم ومآويهم ومواقعهم وأسلحتهم ومركباتهم.
7. أعرب الجانب التركي عن التزامه بضمان سلامة ورفاهية سكان جميع المراكز السكانية في المنطقة الآمنة التي تسيطر عليها القوات التركية (المنطقة الآمنة) وأكّد من جديد على أنه ستتم ممارسة أقصى درجات الحرص بغية تفادي إصابة المدنيين، وإلحاق الضرر بالبنى التحتية المدنية.

[11] ترجمة مركز إدراك للدراسات والاستشارات

[12] من النص الأصلي الذي نشر على الموقع الرسمي للبيت الأبيض

8. يؤكد البلدان التزامهما بالوحدة السياسية والسلامة الإقليمية لسوريا والعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة ، والتي تهدف إلى إنهاء النزاع السوري وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2254.
9. اتفق الجانبان على استمرار أهمية وفعالية المنطقة آمنة، بغية تبديد المخاوف على الأمن القومي لتركيا، بما في ذلك إعادة جمع الأسلحة الثقيلة من وحدات حماية الشعب وتعطيل تحصيناتها وجميع المواقع القتالية الأخرى.
10. المنطقة الآمنة سيتم فرضها بداية بواسطة القوات المسلحة التركية وسيزيد الجانبان تعاونهما على كافة الأصعدة بغية إقامتها.
11. سيعلق الجانب التركي عملية "نبع السلام" من أجل السماح بانسحاب وحدات حماية الشعب من المنطقة الآمنة خلال 120 ساعة. وسيتم إيقاف عملية "نبع السلام" نهائياً، لدى اكتمال هذا الانسحاب.
12. بمجرد توقف عملية "نبع السلام" توافق الولايات المتحدة على عدم السعي لفرض مزيد من العقوبات بموجب الأمر التنفيذي الصادر في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2019 والقاضي بحظر الممتلكات وتعليق دخول أشخاص معينين يساهمون في الوضع الناشئ في سوريا، وستعمل وتتشاور مع الكونغرس حسب ما تقتضيه الحاجة، للتأكيد على التقدم الذي يتم إحرازه لتحقيق السلام والأمن في سوريا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254. بمجرد توقف عملية "نبع السلام" وفقاً للفقرة 11، تُرفع العقوبات الحالية بموجب الأمر التنفيذي المذكور.
13. يلتزم الطرفان بالعمل معاً لتنفيذ جميع الأهداف المحددة في هذا البيان.

توصلت تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، إلى اتفاق يقضي بتعليق تركيا لعملية "نبع السلام" لمدة 5 أيام تمهيداً لوقفها بشكل نهائي.
جاء ذلك في بيان مشترك حول شمال شرقي سوريا، عقب مباحثات استغرقت أكثر من أربع ساعات بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ونائب الرئيس الأمريكي مايك بنس، ومحادثات واتصالات أخرى بين مسؤولين من كلا البلدين.
هذا الاتفاق -الذي ادعت كل من الولايات المتحدة وتركيا و "قسد" أنه نصر مؤزر لها- خلّف جملة من "المعارك المؤجلة" في منطقة تعاقب عليها في السنوات العشر الأخيرة: النظام ثم "الجيش الحر" ثم "جبهة النصرة" ثم "داعش" ثم "قسد" التي تتقهقر اليوم، تاركة المجال لجيش جديد، إقامته قد تطول أو تقصر.


## باسل حفار

كاتب سوري، شغل عدة مناصب في مؤسسات إعلامية وبحثية، مؤسس ومدير مركز "إدراك للدراسات والاستشارات"، ومستشار في مركز "الأناضول لدراسات الشرق الأدنى"، تركز كتاباته على الشؤون السياسية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط، له أبحاث ومقالات عدة منشورة، وهو معلّق منتظم في وسائل الإعلام.